

أثر الديمقراطية في الانتخابات الرئاسية المصرية الأخيرة على المشاركة السياسية للمرأة (دراسة مقارنة بين مصر وأمريكا)

د. غادة صقر*

الملخص :

حصلت المرأة المصرية على الكثير من الحقوق السياسية بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة ، وذلك في خلال محاولة الدولة لتمكين المرأة المصرية ، ومن هنا هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه المرأة المصرية والتي تحد من مشاركتها في المجال السياسي، والتعرف على واقع مشاركة المرأة السياسية في مصر بواقع مشاركة المرأة الأمريكية في المجال السياسي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المقارن ، وتوصلت الدراسة إلى أن الدولة المصرية تسعى بخطوات ثابتة نحو تمكين المرأة المصرية، ولكن تواجه المرأة الكثير من العراقيل التي تحد من تمكينها، كما يتضح أن عملية تمكين المرأة الأمريكية تعاني من تذبذب في السنوات الأخيرة على الرغم من زيادة نسبة مشاركة المرأة في مجال السياسي.

الكلمات الرئيسية : تمكين المرأة – المشاركة السياسية – الانتخابات الرئاسية .

The impact of democracy in the recent Egyptian presidential elections on women's political participation (a comparative study between Egypt and America)

Summary:

Egyptian women gained a lot of political rights after the last presidential elections, this is in an attempt by the state to empower Egyptian women, hence, the study aimed to identify the challenges facing Egyptian women that limit their participation in the political field. And getting to know the reality of women's political participation in Egypt, the reality of American women's participation in the political field. The study used the descriptive comparative method. The study found that the Egyptian state is seeking steady steps towards the empowerment of Egyptian women, however, women face many obstacles that limit their empowerment. It is also clear that the process of empowering American women suffers from fluctuations in recent years, despite the increase in the percentage of women's participation in the political field.

Keywords: Women's Empowerment - Political participation - Presidential election.

* الاستاذ المساعد بقسم الإعلام بكلية التربية النوعية جامعة دمياط

مقدمة :

لقد خلقت التطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية في عالمنا المعاصر ظروفًا تجعل من قيام المرأة بأعباء وأدوار ومهام جديدة بجانب الرجل مسألة ضرورية؛ إذ يتطلب النمو المتسارع في العصر الراهن، بما يحويه من متغيرات حادة وسريعة أكسبته درجة عالية من الحركة، والفعالية في كافة عناصره ومكوناته أن يستفيد من كافة عناصره البشرية بصرف النظر عن متغيرات السن أو النوع أو المتغيرات الاجتماعية الأخرى، ورغم أهمية الأدوار التقليدية للمرأة كزوجة، وأم، وربة أسرة، إلا أن الأدوار الجديدة أضحت تفرض نفسها بما تحققه من إشباع ذاتي ومشاركة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (محمد : 2018، ص429)

وإذا نظرنا إلى قضايا المشاركة السياسية للمرأة نجد أنها أحد أهم الركائز التي تعتمد عليها التنمية بشكل عام، فمشاركة الجماهير عامة والمرأة خاصة لإحداث عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي ضرورة؛ لتحقيق حياة أفضل من خلال تحقيق نموًا في الحياة يفوق معدل النمو السكاني المرتفع والمتزايد، وبالتالي فإن مشاركة كافة الفئات الاجتماعية المختلفة بكل مجتمع ومشاركتها الصادقة أمر غاية في الأهمية؛ للتنفيذ الفعال للأهداف والسياسات والآليات المحققة للتنمية. (عبد الرحمن، 2010، ص778)

وبالنظر للبيانات الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي في عام 2019م أوضح أن أقل من 10% من قادة العالم من النساء و20.7% فقط من وزراء الحكومة كانوا من النساء، وفي أكتوبر 2019م كانت نسبة النساء من البرلمانيين الوطنيين تقدر بنحو 24.5%، وهو ارتفاع بطيء من التمثيل بنسبة 11.3% في عام 1995م؛ كما تولت النساء مناصب قيادية في السلطة كقادة شركات، ونشطاء في المجتمع المدني، وقادة أحزاب سياسية، ورؤساء بلديات، ووزراء، ورؤساء وزراء، ورؤساء دول، وفي يونيو 2019م شغلت المرأة منصب رئيس الدولة حيث وصل عددهم 11 امرأة، و12 امرأة في منصب رئيس الحكومة، وفي يناير 2019م كان يوجد 42 دولة فقط لديهم 30% أو أكثر من النساء تولين منصب رئيس الحكومة (DiLanzo: 2019,p1)

مشكلة الدراسة:

إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية وعملية اتخاذ القرار يعتبر من أهم عناصر العملية لتحقيق الديمقراطية، وهي تعكس طبيعة النظام السياسي، والاجتماعي، والمستوي الاقتصادي، والثقافي الذي تعيشه الدولة وعليه فإن عملية تمكين المرأة تهدف إلى تحقيق التنمية في الدولة ورفع الكفاءة الانتاجية وتحقيق

الرفاهية في المجتمع؛ لتعزيز عملية التمكين علينا الاطلاع على واقع مشاركة المرأة المصرية، وعرض عملية تمكين المرأة في الولايات المتحدة الأمريكية.

أسئلة الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق ستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- 1- ما الإطار المفاهيمي لتمكين المرأة؟
- 2- ما التحديات التي تواجه المرأة المصرية والتي تحد من مشاركتها في المجال السياسي؟
- 3- مقارنة واقع مشاركة المرأة السياسية في مصر بواقع مشاركة المرأة الأمريكية في المجال السياسي؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على الإطار المفاهيمي لعملية تمكين المرأة.
- التعرف على التحديات التي تواجه المرأة المصرية والتي تحد من مشاركتها في المجال السياسي.
- التعرف على واقع مشاركة المرأة السياسية في مصر بواقع مشاركة المرأة الأمريكية في المجال السياسي.

أهمية الدراسة :

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من عدة جوانب على النحو التالي:

- أهمية موضوع مشاركة المرأة السياسية، وما لها من دور مهم في تمكين المرأة المصرية.
- من المتوقع إسهام الدراسة الحالية في تحديد أهم التحديات التي تواجه المرأة المصرية وتأثيرها على تمكين المرأة المصرية في مجال المشاركة السياسية.
- الاستفادة من خبرة الولايات المتحدة في مجال تمكين المرأة سياسيًا؛ بهدف رفع مستوي مشاركة المرأة المصرية في المجال السياسي.

- إثراء المكتبة العربية بموضوع من الموضوعات الهامة وهو تمكين المرأة المصرية من المشاركة السياسية.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي المقارن.

دراسات سابقة:

دراسة (المصري: 2021) بعنوان " المرأة ونقد النظريات النسوية في السياسة "

هدفت الدراسة إلى: التعرف على التعرية النقد الذاتي للخطاب النسوي، والحالة النظرية للعلم المرتبط بذلك المنظور على مستوى عالمي وحضاري ، والتعرف على أبرز المعوقات التي تحول دون نجاح النظرية النسوية ومواطن إخفاقها، وكذلك تحقيق مقارنة نظرية نقدية نسوية داخلية للمنظور، واستخدمت الدراسة منهج الثقافة السياسية، ومنهج تحليل المضمون، وتوصلت إلى أن نجاح النسوية بحراكها ونظرياتها بإشغال حيز لافق على الساحة المجتمعية والسياسية، وفرض ما يسمى بـ "النسوية" كمصطلح يطالب من تحته بحق المرأة بغض النظر عن الطرق المنهجية لبلوغ الهدف.

دراسة (Shim:2021) بعنوان " التمثيل الموضوعي للمرأة والمفاضلة بين الأصوات السياسية: هل يؤدي دعم مشاريع قوانين قضية المرأة إلى تقليل فرصة المشرع في إعادة انتخابه "

هدفت الدراسة إلى: التعرف على كيفية تأثير الجهود البرلمانية لتمثيل مصالح الناخبات على فرص إعادة انتخاب المشرعين، وتم اختيار تايوان كدراسة حالة، واستخدمت الدراسة المنهج التجريبي، وتوصلت إلى عدة نتائج، ومنها ما يلي: أن نبذل المزيد من الجهد التشريعي بشأن قضايا المرأة من خلال إعطاء الأولوية لها في القضايا الأخرى يؤدي إلى خسائر انتخابية، وهذا التأثير السلبي أكثر وضوحًا بين المشرعات، وتسهم الورقة في أدبيات السياسة اتجاه المرأة من خلال نظرية واختبار علاقة، وكيف يؤثر التمثيل الموضوعي للمرأة من جانب المشرعات على تمثيلها الوصفي.

دراسة (جميل، ومحمود: 2020): بعنوان " التمكين السياسي للمرأة المصرية في ضوء تقلدها للمناصب الحكومية العليا من 2005 حتى 2020م "

هدفت الدراسة إلى: الخروج بنتائج تسهم في معالجة القصور والخلل والقوانين الموضوعية من أجل تقليص الفجوة بين الجنسين في تقلد المرأة للمناصب الحكومية العليا وبين ما تم تنفيذه؛ دعمًا لتمكين النساء سياسيًا، وتحسين البيئة المحفزة لمشاركة النساء سياسيًا؛ للوقوف على بعض التحديات المتعلقة بالموقف المجتمعي من تولي المرأة مواقع الحكم وتولي مناصب السلطوية، ولمحاولة مساعدة المعنيتين والقائمين على تطوير البيئة التشريعية الداعمة؛ لتمكين المرأة سياسيًا ودفعها نحو مراكز صنع واتخاذ القرارات، وإزالة أية أسباب تمييزية تمنع النساء من الترقى نحو المناصب السلطوية، ومراكز صنع القرار، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، والمنهج القانوني، وتوصلت إلى أنه لا يزال المجتمع بحاجة إلى التهيئة الثقافية والدينية المعتدلة؛ لبذل الجهود نحو تفعيل مشاركة المرأة بالحياة السياسية، ودعم دفع الكفاءات التنفيذية والقيادية من تقلد الوظائف الحكومية العليا كمؤشر على التكامل المجتمعي نحو دعم التمكين السياسي للمرأة.

دراسة (عيدان: 2020): بعنوان " النشاط السياسي للمرأة المصرية خلال الفترة 1919-1953م: دراسة تاريخية "

تناولت الدراسة النشاط السياسي للمرأة المصرية بين ثورتَي 1919 و1952م، التي أعطت الفرصة للمرأة المصرية للمشاركة في القضايا والأحداث السياسية التي شهدتها البلاد خلال حقبة الدراسة، فضلًا عن مطالبتها بحقوقها السياسية، ويرجع البعض هذا النشاط السياسي المبكر للمرأة المصرية مقارنةً بنساء البلدان العربية الأخرى إلى انتشار الأفكار المؤيدة لتحرير المرأة في مصر، والداعية إلى إعطاء الفرصة في المشاركة السياسية والحصول على نصيبها من التعليم أسوةً بباقي نساء البلدان المتقدمة، وتركز الدراسة على الحقبة التاريخية (١٩١٩ - ١٩٥٢م) وهي حقبة تاريخية حافلة بالأحداث السياسية. وتبدأ بثورة ١٩١٩م تلك الثورة الشعبية التي أسهمت المرأة المصرية فيها عن طريق مشاركتها بالتظاهرات الكبيرة التي جابت البلاد، ورفعت فيها شعارات التحرر ومقاومة الاستعمار والمطالبة باستقلال مصر التام وإنهاء كل مظاهر الاحتلال البريطاني.

دراسة (عجلان : 2015) : بعنوان " دور المرأة في الحياة السياسية: دراسة مقارنة بين مصر والبرازيل (2000-2015) "

تناقش الدراسة دور المرأة السياسي في المجتمع ومدى تفوقها في ذلك الدور، وذلك من خلال المقارنة بين دورها في مصر كنموذج للمجتمع الشرقي ودورها في البرازيل كنموذج للمجتمع الغربي، كما ناقشت الدراسة المعوقات التي تواجه المرأة وتعرقل عملها، وكيف يمكن حلها، فقد هدفت الدراسة إلى: معالجة قضية المرأة، والتعرف على مواطن الجدية والتفوق في هذا المجال، ومدى نجاح دور المرأة في المجتمع، ولتحقيق هذه الاهداف استخدمت الدراسة المنهج المقارن؛ لإبراز وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر الاجتماعية، كما استخدمت الدراسة منهجاً آخر وهو المنهج الوصفي؛ وذلك لأنه لا يمكن مقارنة شئيين دون دراستهما في البداية، فاستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لوصف الظاهرة كما توجد في الواقع وجمع الحقائق والمعلومات عنها، وبالتالي فإن الدراسة تنتهي إلى استنتاج مجموعة رؤى وأفكار جديدة تؤدي إلى تفعيل دور المرأة في العمل السياسي ومعايير نجاحها في أداء دورها السياسي.

دراسة (الصانع: 2014) : بعنوان " معوقات تولي المرأة السعودية المناصب القيادية العليا في الجامعات "

هدفت الدراسة إلى: التعرف على معوقات تولي المرأة السعودية للمناصب القيادية الإدارية العليا في الجامعات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى: أن العمل على اختيار القادة الإداريين يتم وفقاً للمهارات والخبرات والقدرات واحتياج الجامعة بدون تمييز بين الرجل والمرأة، بناء فرق عمل إدارية من الجنسين داخل الجامعة؛ كضمان أساسي لتحقيق التميز وتقوية العلاقات بين أعضاء هيئة التدريس.

مصطلحات الدراسة :

المشاركة السياسية : تعني المشاركة في صنع القرار السياسي والإداري والتحكم في الموارد على كافة المستويات، والمشاركة السياسية هي سلوك مباشر أو غير مباشر يلعب بمقتضاه الفرد دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه؛ بهدف التأثير في عملية صنع القرار، وهي من آليات الديمقراطية في المجتمع التي تتيح إعادة تركيب بنية المجتمع ونظام السلطة فيه، لذلك فهي أساس الديمقراطية وتعبير عن سيادة الشعب، وترتبط المشاركة السياسية بالاهتمام بالشأن العام وبمشاركة المواطنين والمواطنات في

إنجازه وبالتالي فهي تعبير للمواطنة، ويجب أن تقوم على الحقوق المتساوية للجماعات وللنساء والرجال على قدم المساواة وبإمكانية التمتع وممارسة هذه الحقوق (عبد الحميد: 2021، ص9).

الإطار النظري :

نظرية التحليل السياسي:

التحليل السياسي يستند أولاً إلى التفكير السياسي؛ لذلك يحتاج المحلل السياسي ما يحتاجه المفكر السياسي من فهم للواقع السياسي، وللتحليل السياسي نموذج نظري وطريق تجريبي:

- **النموذج النظري:** أول خطوة في طريقة التحليل الصحيحة هي في اتباع نموذج نظري في تحليل المشهد السياسي، وأن التحليل السياسي يتصف بما تتصف به الظاهرة السياسية من تعقيد، ونقد، وتجديد، فمؤذج التحليل النظري ومنظوره يركز على محاولة معرفة توجه بوصلة القوة في سياق الظاهرة السياسية ومنهم اللاعبين السياسيين وما هو الخطاب السياسي؟، وفكرة السياق أمر جوهري في فهم الظاهرة والخطاب السياسي وأن أي حدث سياسي لا يمكن فهمه إلا ضمن سياقه.

- في مرحلة **التحليل التجريبي** وفق نموذج نظري محدد يقوم المحلل بعصف ذهني ووصف المشهد السياسي من خلال الإجابة عن: من؟، وماذا يحدث بالضبط؟، ومتى حدث؟، وكيف حدث؟، ولماذا حدث؟، و ما هي العوامل الفاعلة في المشهد؟، وماهي مصالح العوامل الفاعلة؟، وماهي مواردها؟، وما تكتيكها؟، وماهي استراتيجيتها؟، ومن المستفيد من الحدث؟، ومن يملك القوة والقرار في التأثير على مسار الأحداث؟ ومن خلال الاجابات على الأسئلة السابقة تربط الأحداث وفق النموذج النظري، ويصنف الفاعلون الرئيسيون وفق مصالحهم وأهدافهم ورؤيتهم لنوع الصراع وطريقة إدارتهم. (الخضمي: 2021، ص483)

النظرية النسوية:

تعرف النظرية النسوية بأنها: انتزاع وعي فردي في البداية، ومن ثم وعي جمعي تتبعه ثورة ضد

موازين القوى الجنسية، والتهميش الكامل للنساء في لحظات تاريخية معينة (عيادي: 2017، ص21)

تصنيفات النظرية النسوية تكمن فيما يلي: (عبد العظيم: 2014، ص640)

1. **النظريات النسوية الإصلاحية:** وهي تركز بشكل رئيس على عمل النساء في الأسرة والاقتصاد ككل، ومحاولة التوصل لأشكال الاستغلال المختلفة التي تتعرض لها المرأة في سياقات العمل المختلفة؛ وذلك من أجل تحسين ظروفها والارتقاء بأوضاعها المعيشية.
2. **النظريات النسوية المقاومة:** وهي التي تركز على العنف والقهر الجنسي الموجه ضد النساء، وعلى استخدام خبرات النساء بوصفها عنصرًا مركزيًا بالنسبة للمعرفة والثقافة المجتمعية، أي نقلها من حيز التداول النسائي؛ لتمثل عنصرًا مجتمعيًا هامًا يعيد تشكيل المعرفة العامة والثقافات المختلفة المشكلة لبنية المجتمع.
3. **النظريات النسوية المتمردة:** وهي التي تركز على العمليات والرموز التي تؤسس وتحافظ على نسق النوع، فالاهتمام هنا ينصب على ما تقوله المرأة ذاتها ومحاولة الإغلاء من شأنها مجتمعيًا؛ حتى لا تخضع للخطاب الذكوري السائد أو المهيمن.

الإطار المنهجي:-

سوف تقوم الباحثة باستخدام المنهج المقارن في الدراسة، وذلك على النحو التالي:
لقد اختارت الباحثة هذا المنهج في الدراسة؛ وذلك لأنه يعد المنهج الأكثر ملائمة لموضوع الدراسة، وكذلك هو ما يمكن تطبيقه باستخدام مقارنة حالتين دراسيتين، وهما: الدراسة في مصر، والدراسة في أمريكا.

كما أن الباحثة سوف تقوم بتطبيق مقومات المنهج، وذلك على النحو التالي:

- 1- جمع المعلومات والحقائق عن مشاركة المرأة السياسية بعد الانتخابات الرئاسية في مصر وأمريكا.
- 2- تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين مشاركة المرأة السياسية في مصر وأمريكا.
- 3- صياغة افتراضات مؤقتة حول مشاركة المرأة السياسية في مصر وأمريكا بعد الانتخابات الرئاسية.
- 4- الوصول إلي النتائج وتحديد من له دور أكبر داخل السلطة التشريعية هل المرأة المصرية أم الأمريكية.

الإطار المعرفي:

تمكين المرأة يتحقق في مستويات عدة، ومنها: الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، والثقافي، والقانوني، والنفسي، فالتمكن يعطي المرأة القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تكسبها القوة، وتمكنها من السيطرة على حياتها، وهو امتلاكها للموارد، وقدرتها على الاستفادة منها، ويتمثل في إدارتها لمواردها؛ بهدف تحقيق مجموعة من الإنجازات بناء عليه فإن الموارد، والإدارة، والإنجازات، جميعها عناصر مهمة يجب أن تتوافر مترابطة لتستطيع المرأة من خلالها ممارسة اختياراتها. (شهاب: 2021، ص5)

أبعاد تمكين المرأة:

يمكن تحديد أبعاد تمكين المرأة فيما يلي: (عبد الله: 2021، ص392)

البُعد المعرفي: ويتضمن هذا البُعد فهم طبيعة العوامل والظروف المسببة لتبعية النساء سواء على المستوى Macro أو المستوى Micro في الحياة، ويركز هذا البُعد على إمكانية المراجعة النقدية لخبرات النساء؛ لملاحظة أنماط السلوك المؤدية للاعتماد وتدعيم التبعية.

البُعد السياسي: ينطلق هذا البُعد من فكرة إمكانات النساء في التحليل والتنظيم والحراك نحو التغيير الاجتماعي، ويفترض هذا البُعد أن مشاركة النساء في الفعل الاجتماعي سوف يزيد من الوعي الثقافي بين الرجال وبقية النساء الأمر الذي يؤدي إلى إحداث تغييرات على المستوى الاجتماعي.

البُعد الاقتصادي: ذلك البُعد يتضمن إمكانية مشاركة النساء في الأنشطة المولدة للدخل تلك التي من خلالها يستطعن أن يحصلن على دخول مستقلة، ويرى هذا البُعد أن السبب الحقيقي لتبعية النساء إنما يرجع إلى الاعتماد المادي؛ ما يدعو إلى ضرورة حصول النساء على المصادر الإنتاجية والتحكم فيها.

البُعد الصحي: يتضمن هذا البُعد مساعد المرأة في الحصول على الخدمات الصحية التي تتفق مع ظروفها كامرأة وظروفها الأسرية كربة منزل وفي نفس الوقت كعامل، وذلك من خلال حصولها على التأمين الصحي، وتمكينها من رعاية صحة أسرتها عن طريق خدمات التأمين الصحي، كذلك الحصول على الوقت الكافي لرعاية أطفالها.

البُعد الاجتماعي: يتضمن هذا البُعد امتلاك المرأة للمعارف والمهارات والقدرات التي تساهم في تعليمها بشكل كبير؛ ومن ثم تحقيق مشاركتها بشكل إيجابي في المجتمع،

مع الأخذ في الاعتبار أهمية تغيير القيم والعادات والتقاليد والنظرة الاجتماعية الخاطئة للمرأة، والقضاء على مظاهر التمييز ضد المرأة وعدم المساواة مع الرجل.

البُعد الوظيفي: يتضمن هذا البُعد أن النساء يستطعن العمل على المستوى الوظيفي، وتحسين واقعهن الوظيفي؛ ومن ثم يهتم هذا البُعد بتحسين وضع المرأة في العمل، وإيجاد فرص المساواة مع الرجل في الحصول على الوظائف وتقلد المناصب في الإدارة العليا.

التمكين السياسي يتم قياسه من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها ما يلي: (فراج: 2021، ص14)

- مشاركة المرأة في المجالس التشريعية على المستويات المحلية والمركزية.
- مشاركة المرأة في الأحزاب والنقابات والمنظمات غير الحكومية.
- زيادة نسبة النساء المُدرجات في القوائم الانتخابية، وزيادة نسبة مساهمتهن في التصويت.
- ضرورة ضمان فرص متساوية للمرأة كالرجل، ومشاركتها الكاملة في هياكل السلطة.
- المشاركة في صياغة السياسات وتنفيذها.
- زيادة سنوات تمثيل النساء في الحكم ومراكز صناعة القرار.
- تعزيز دور المرأة في المواقع القيادية؛ حتى تكون قادرة على إحداث تغيير.
- زيادة نسبة النساء في المجالس المحلية ومراكز اتخاذ القرار.

المشاركة السياسية للمرأة المصرية:

تنسم المشاركة السياسية للسيدات في مصر بمشاركتهن النشطة في ثورة 1919م، وفي عام 1923م، وتم تشكيل الاتحاد النسائي المصري بقيادة هدى شعراوي لدعم الثورة، وفي عام 1925م طالب بحق المرأة في التصويت في الانتخابات، وفي عام 1956م أعطى الدستور المصري النساء الحق في التصويت وفي الترشح للانتخابات البرلمانية، وكان تطبيقه عام 1957م هو ما ميز أول دخول للسيدات في البرلمان مع وجود 8 سيدات يتنافسن كمرشحات وقد فاز منهن اثنتان: راوية عطية عن دائرة الجيزة وأمينة شكري للإسكندرية، وفي عام 1964م زاد عدد السيدات الفائزات بمقاعد في البرلمان لثمانية فقط، وفي عام 1979م تم استخدام نظام

الكوتة، وتمت الموافقة بقرار رئاسي على حد أدنى من الكوتة بعدد 30 مقعداً للسيدات، وقد زاد الحد الأدنى عام 1983م ليصل إلى 31 مقعداً، أي مقعد لكل دائرة، ولم يسمح للرجال بموجب هذا النظام بمنافسة مقاعد السيدات، ولكن سمح للسيدات بمنافسة الرجال في المقاعد الأخرى، وقد شجع هذا 200 امرأة للترشح للانتخابات عام 1979م، وقد فزن بثلاثين مقعداً بالإضافة إلى ثلاثة مقاعد، وتم تعيين امرأتين بقرار رئاسي ليصل إجمالي عددهن إلى 35 نائبة برلمانية، وفي عام 1984م تم استخدام نظام القوائم ليضمن إشراك المهمشين بما في ذلك النساء، ونتيجة لذلك أصبح عدد عضوات البرلمان 36 عضوه. (وفا: 2017، ص5)

وقد تم تأسيس أول حزب نسائي مصري عام 1942م تحت اسم " الحزب النسائي المصري " والذي طالب الاتحاد النسائي بضرورة تعديل قانون الانتخاب وحق النساء في التصويت، وحصولهن على جميع الحقوق السياسية وعضوية المجالس المحلية والنيابية، كما خرجن في مظاهرات فبراير عام 1951م للتأكيد على أن البرلمان للرجال والنساء، وبالرغم من ثورة 1952م التي قام بها الجيش اعتراضاً على الأوضاع الاجتماعية التي سادت البلاد، إلا أن الشعب المصري تفاعل معها وأيدها بشكل رسمي، ولم تكن المرأة بعيدة عن هذه الثورة إذ تفاعلت معها أيضاً اعتراضاً على الأوضاع الاجتماعية التي قامت على تهميشها، وصدر بعد الثورة دستور 1956م والذي نص في مادته الأولى على حق مباشرة الحقوق السياسية ببلوغ سن الرشد السياسي، ومُنحت المرأة حق الترشح والانتخاب، والذي نتج عنه انتخاب أول امرأة في البرلمان عام 1957م. (عبد الحميد: 2021، ص15)

وبعد اندلاع ثورة 30 يونيو 2013م بمشاركة أعداد كبيرة من المصريين عامة والسيدات خاصة حصلت المرأة المصرية على مكاسب كبيرة في دستور 2014م وتم النص على مجموعة من الحقوق غير المسبوقة، فقد تضمن الدستور أكثر من عشرين مادة تستفيد منها المرأة بشكل مباشر من أهمها: حق أبناء الأم المصرية في الحصول على الجنسية، وكفالة الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية وفقاً لأحكام الدستور، كما تعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية على النحو الذي يحدده القانون، وترجم ذلك النظام الانتخابي لبرلمان 2015م حيث نص على أن ألا يقل تمثيل المرأة عن 21 مقعداً في القائمة الانتخابية المكونة من 45 مقعداً، و7 مقاعد في القائمة المكونة من 15 مقعداً، وتخصيص ربع المقاعد في الانتخابات المحلية للسيدات، وتكفل الدولة للمرأة حقها

في تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة، والتعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها، وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف وتكفل تمكينها من التوفيق بين واجباتها في الأسرة ومتطلبات العمل، ونص الدستور أيضًا على التزام الدولة بتوفيق الرعاية والحماية للأمومة والطفولة، والمرأة المعيلة والمسنه، والنساء الأشد احتياجًا. (أبو سكين: 2020، ص ص 11-12)

كما أنه لأول مرة في تاريخ الحياة الدستورية والنيابية المصرية، وعملت لجنة الخمسين على التمييز الإيجابي لست فئات من مكونات المجتمع المصري، حيث أكدت المادة (102) من الدستور على مراعاة التمثيل العادل للسكان، والمحافظات، والتمثيل المتكافئ للناخبين، ويجوز الأخذ بالنظام الانتخابي الفردي أو القائمة أو الجمع بأي نسبة بينهما، كما يجوز لرئيس الجمهورية تعيين عدد من الأعضاء في مجلس النواب لا يزيد على 5%، ويحدد القانون كيفية ترشيحهم، كما نصت المادتان 243 و 244 على أن تعمل الدولة على تمثيل العمال والفلاحين، والشباب والمسيحيين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمصريين المقيمين في الخارج، وتمثيلهم تمثيلاً ملائماً في أول مجلس للنواب ينتخب بعد إقرار هذا الدستور. (بكر: 2017، ص 120)

كما جاءت الموافقة في عام 2016م على أن يكون للمرأة نفس حق الرجل بالضبط في الترشح في الانتخابات البرلمانية، حيث وافق الذكور بنسبة 80,7% والإناث بنسبة 85,5% بإجمالي 83,1%، كما جاءت الموافقة على أن يكون هناك نسبة محددة لتمثيل المرأة في البرلمان (كوتة المرأة) بنسبة 70.7%، وجاءت الموافقة في عام 2014م على أنه من الممكن أن تتولى النساء مناصب قضائية بنسبة 55.1%، ثم انخفضت الموافقة في عام 2018م على أنه من الممكن أن تتولى النساء مناصب قضائية بنسبة 42.3%، كما جاءت الموافقة في عام 2014م على أنه من الممكن أن تصبح امرأة رئيسة دولة أو رئيسة وزراء بلد مسلم بنسبة 46.8%، ثم زادت النسبة في عام 2018م إلى أن وصلت إلى 55.2%. (مرصد المرأة المصرية: 2021)

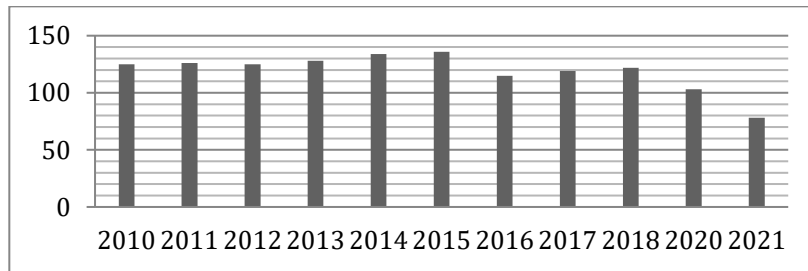
مؤشرات قياس نسبة تمكين المرأة المصرية في مجال السياسي: (مجلس القومي للمرأة: 2018: ص ص 16، 17)

تمكين المرأة ونسبة تمثيل المرأة في المناصب القيادية	تمكين المرأة ونسبة تمثيل المرأة في المناصب القيادية
الوزارة	المحافظة
وزارة الدولة للإنتاج الحربي	القاهرة
وزارة النقل	الإسكندرية
وزارة التمويل والتجارة الداخلية	بورسعيد
وزارة الاستثمار	السويس
10%	33%
9%	56%
22%	33%
41%	20%

تمكين المرأة ونسبة تمثيل المرأة في المناصب القيادية		تمكين المرأة ونسبة تمثيل المرأة في المناصب القيادية	
%	المحافظة	%	الوزارة
36%	دمياط	29%	وزارة المالية
15%	الدقهلية	20%	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
21%	الشرقية	8%	وزارة البترول والثروة المعدنية
38%	القليوبية	23%	وزارة الطيران المدني
0%	كفر الشيخ	7%	وزارة التنمية المحلية
16%	الغربية	38%	وزارة الهجرة وشئون العاملين بالخارج
38%	المنوفية	24%	وزارة الشباب والرياضة
0%	البحيرة	43%	وزارة التعاون الدولي
0%	الإسماعيلية	27%	وزارة التضامن الاجتماعي
41%	الجيزة	39%	وزارة قطاع الأعمال العام
8%	بني سويف	30%	وزارة الثقافة
13%	الفيوم	23%	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
35%	المنيا	32%	وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
50%	أسيوط	0%	وزارة الدفاع والإنتاج الحربي
17%	سوهاج	21%	وزارة الخارجية
10%	قنا	48%	وزارة العدل
0%	أسوان	33%	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
13%	الأقصر	26%	وزارة التجارة والصناعة
19%	البحر الأحمر	0%	وزارة الدولة للشئون القانونية ومجلس النواب
13%	الوادي الجديد	38%	وزارة السياحة
0%	مطروح	22%	وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية
14%	شمال سيناء	37%	وزارة القوى العاملة
0%	جنوب سيناء	8%	وزارة الأوقاف
24%	الإجمالي العام	39%	وزارة الصحة والسكان
		30%	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
		18%	وزارة الموارد والري
		31%	وزارة الدولة لشئون البيئة
		0%	وزارة الداخلية
		42%	وزارة الآثار
		23%	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة

تطور تصنيف مصر في مؤشرات التمكين السياسي للمرأة بالتقرير العالمي. (أمين):

2021، ص142



التمكين السياسي للمرأة بعد تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي:

- شاركت المرأة المصرية في المجالس المنتخبة في عام 2020م حيث وصلت نسبة مشاركة المرأة في مجلس الشيوخ %14، ونسبة مشاركة المرأة في مجلس النواب %28، وقد ارتفع ترتيب مصر بين الدول من 135 إلى 66 في تمثيل المرأة في المجالس النيابية. (المجلس القومي للمرأة : 2021، ص22)
- كما حصلت المرأة في مواقع صناعة القرار على نسب عالية لم تحصل عليها من قبل، حيث وصلت نسبة مشاركة المرأة في صناعة القرار في مجلس الوزراء إلى %25، ووصلت في المجلس القومي لحقوق الانسان %44، وفي موقع نائبات المحافظ %31، ونائبات الوزراء والوزيرات %27، وفي السلك الدبلوماسي %56، وفي النيابة الإدارية تحولت نسبة المرأة من 1988 إلى 4635، وفي منصب مستشارة لرئيس هيئة قضايا الدولة 677 امرأة، وفي منصب مستشارة هيئة قضايا الدولة 37 امرأة، وفي منصب القاضية 66 امرأة. (المجلس القومي للمرأة : أكتوبر 2021، صص 17-18)

الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030م:

تركز الاستراتيجية على تحقيق ما يلي: (المجلس القومي للمرأة: 2017)

- **التمكين السياسي للمرأة** وتعزيز أدوارها القيادية من خلال تحفيز المشاركة السياسية للمرأة بكافة أشكالها بما في ذلك التمثيل النيابي على المستويين: الوطني، والمحلي، ومنع التمييز ضد المرأة في تقلد المناصب القيادية في المؤسسات التنفيذية والقضائية، وتهيئة النساء للنجاح في هذه المناصب.
- **التمكين الاقتصادي للمرأة** من خلال تنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها، وزيادة مشاركتها في قوة العمل، وتحقيق تكافؤ الفرص في تشغيل النساء في كافة القطاعات، وذلك في القطاع الخاص، وريادة الأعمال، وتقلد المناصب الرئيسية في الهيئات العامة والشركات، وتهدف الاستراتيجية إلى تعزيز ولاية النساء واستقلاليتهن القانونية بما يتيح لهن الاختيار الواعي المستنير، ومنع الممارسات التي تتطوي على التمييز والتحاميل على المرأة، والأنماط الثقافية التي تضر بها، والتي تعوق مشاركتها الفاعلة في النشاط الاقتصادي، وتمكينها، وتعتبر الاستراتيجية تعزيز مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي عاملاً مهماً في تحقيق نمو إجمالي الناتج المحلي.
- **التمكين الاجتماعي للمرأة** من خلال تهيئة الفرص لمشاركة اجتماعية ومدنية أكبر للمرأة، وكذلك بمساعدة النساء على الحصول على حقوقهن في المجالات الإنسانية

المختلفة، ومنها: التعليم، والرعاية الصحية، والعدالة، وتسعى الاستراتيجية أيضًا إلى مساندة المرأة المستضعفة أو التي تعيش في ظروف صعبة مثل: المرأة المسنة، والمعوقة.

- حماية المرأة من خلال القضاء على الممارسات السلبية التي تهدد حياتها وسلامتها وكرامتها وتحول بينها وبين المشاركة الفاعلة في كافة المجالات، بما في ذلك كل أشكال العنف ضد المرأة، وحمايتها من الأخطار البيئية التي قد تؤثر بالسلب عليها من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية.

معوقات تمكين المرأة المصرية:

تتنوع المعوقات التي تواجه المرأة المصرية ومن أهمها مايلي :

معوقات التمكين السياسي للمرأة:

ضعف فاعلية المنظمات النسائية، ويمكن إرجاع ذلك إلى ما يأتي: (سليمان: 2020 ، ص155)

- قلة الموارد المالية، والدعم الذي تتلقاه هذه المنظمات قليل جدًا، وهذا يستلزم بناء استراتيجية مستمرة؛ لتوفير الدعم والتمويل الذاتي والوطني لهذه المنظمات.
- غياب استراتيجية التمكين الشاملة، وضعف الوعي بأهمية التمكين ومفهومه الحقيقي لدى هذه المنظمات وأجهزتها التنفيذية، والقدرة على التوجه إلى جميع الشرائح النسائية والقواعد الشعبية خصوصًا المرأة الريفية.
- ضعف عملية بناء قدرات المنظمات النسائية وتحويلها إلى مؤسسات فاعلة ذات قيادات مؤهلة ومدربة.
- الافتقار إلى التفاعل والتواصل وتبادل الخبرات مع الأطراف المختلفة ذات الخبرات والإمكانيات.

المعوقات التعليمية وفرص التدريب:

على الرغم من الانتشار والتوسع في التعليم إلا أن كثير من الأسر لا تزال تنظر إلى تعليم المرأة كنوع من الخطر الذي يفتح عينها على أمور يجب أن تظل مجهولة، وقد يجعلها تنمرّد على خضوعها للرجل داخل الأسرة، مما قد يؤدي بالأسرة للتفكك، وكان تماسك الأسرة لا يتحقق إلا بخضوع المرأة للرجل، في حين أن التماسك

الحقيقي لا يتحقق إلا في جو من الحرية والعدالة بين أفراد الأسرة جميعًا، كما أن التعليم الحقيقي ذاته مازال عاجزًا عن تلبية الحاجات الأساسية للتنمية، ولم نجد أسلوبًا تعليميًا يلبي حاجتنا ويحرر المرأة، فكثيرًا ما تحرم البنت من مواصلة تعليمها الجامعي لعجز الأسرة عن دفع نفقاتها ومحدودية الموارد الاقتصادية للأسرة، وكذلك من الممكن حرمانها من التعليم خوفًا من الاختلاط بالرجال، ومن ثم فالتفرقة في التعليم كان السبب الأكبر في عرقله المرأة نحو التنمية ودخولها في المجال السياسي. (الغلا: 2020، ص350)

معوقات شخصية:

وتتمثل فيما يلي: (شلي: 2018، ص662)

- **النظرة الدونية للمرأة:** فهي ليست مقصورة على نظرة الرجال لها، بل أنها ترسخت لدى العديد من النساء اللاتي أصبحن ينظرن لأنفسهن نظرة متدنية، ويكون ذلك انعكاسًا لشعور المرأة بالظلم، وبعدم قدرتها على إظهار مهاراتها وقدراتها؛ مما يؤدي إلى ضعف رغبة المرأة في تولي المناصب القيادية.
- **صعوبة التوفيق بين دور المرأة في العمل وفي الأسرة:** حيث تقع المسؤولية الأعظم للدور الإنجابي على عاتق المرأة سواء كانت عاملة أو ربة منزل، حيث تفرض هذه الالتزامات قيودًا على عمل المرأة، وتتسبب في صراع بين أدوارها المختلفة في المنزل والعمل.
- **قدرة المرأة على الانتقال الجغرافي:** داخل وخارج موطنها بحثًا عن فرص أفضل للتعليم والعمل أقل من قدرة الرجل حيث لا تسمح التقاليد في كثير من الأحيان بانتقال المرأة بعيدًا عن مقر أسرتها، مما يحد من الفرص المتاحة لها للعمل في مجالات أفضل واكتساب الخبرات الضرورية.

معوقات أخرى :

يمكن حصر أهم المعوقات التي تواجه المرأة المصرية، وهي: (أبو كليله : 2017، ص314)

- **معوقات ذاتية:** مثل: (ضغوط العمل – خضوع المرأة للرجل في كثير من الأحيان – الحمل – الأمومة، وغيرها).
- **معوقات من المجتمع:** مثل: نقص التقدير للمرأة – نقص الدعم حيال المناصب القيادية والتميز للجنس الآخر.

- معوقات تعود إلى بيئة العمل: مثل: (المعوقات التنظيمية، والإدارية، وتعقيد الأمور).

- معوقات اقتصادية: تتمثل في: (عدم قدرة الدولة على توصيل البنية التحتية).
المشاركة السياسية للمرأة بالولايات المتحدة الأمريكية:

عرف مصطلح النسوية في عام 1895م كأول ظهور له في أدبيات الفكر الغربي، لكن كمفهوم يجسد الفعل النسوي الذي يطالب بحقوق المرأة لم يتلاءم مع نهايات القرن الثامن عشر، في حين تأخر اعتماده في العلوم الإنسانية إلى غاية عام 1910م، ومع فعاليات المؤتمر الدولي الذي أسهمت فيه النسوية المشهورة "كلارا زاتكين"، وذلك جراء إعلان يوم الثامن من شهر مارس عيداً عالمياً للمرأة، وهو التاريخ المعتمد لإحياء ذكرى الاحتجاجات التي قامت بها النساء العاملات في نيويورك عام 1857م ضد الأوضاع والظروف البائسة التي أجبرت على العمل تحتها. (لعواس : 2020،ص132)

نشأت حركة اجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية حول منح حق التصويت للمرأة، وتنادي بضرورة المساواة في جميع الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية مع المواطنين الذكور في المجتمع؛ ولهذا فإن الحركة النسوية ذات تاريخ طويل، ولها ثلاثة مواقف أساسية جسدت الفعل النسوي خلال 1400-1789م: (حسن 2021، ص216)

- موقف واع في معارضة الهيمنة الذكورية وإساءة معاملة النساء ، والمعارضة الجدلية لكره النساء .

- موقف يجسد الاعتقاد بأن الجنسين قد تكونا ثقافياً وليس فقط بيولوجياً، والاعتقاد بأن النساء فئة اجتماعية تشكلت لتتناسب الأفكار الذكورية عن جنس ناقص.

- وجهة نظر تسمو على أنظمة القيم المقبولة آنذاك عن طريق كشف الإجحاف والتضيق ومعارضتهما، والرغبة في مفهوم عام حقاً للإنسانية.

وقد حصلت المرأة الأمريكية على حق التصويت في الانتخابات في عام 1920م، أي ما يقرب من 100 عام، وبعدها حصلت المرأة المصرية على حق التصويت في عام 1956 م. (Wu:17/11/2021)

وتشير الفجوة بين الجنسين في التصويت إلى الاختلاف بين النسبة المئوية للنساء ونسبة الرجال الذين يصوتون لمرشح معين، أو المرشح الفائز بشكل عام؛ حتى عندما يفضل الرجال والنساء نفس المرشح، فقد يفعلون ذلك بهوامش مختلفة، مما يؤدي إلى فجوة بين الجنسين، في كل انتخابات رئاسية منذ عام 1980م، كانت هناك فجوة بين الجنسين ظاهرة، حيث تفضل نسبة أكبر من الرجال على الديمقراطي في كل حالة، وتتراوح حجم الفجوة بين الجنسين في الحجم من أربع إلى اثنتي عشرة نقطة منذ عام 1980م، وفي كل انتخابات رئاسية منذ عام 1996م، فضلت غالبية النساء المرشح الديمقراطي، وعلاوة على ذلك فضل النساء والرجال مرشحين مختلفين في الانتخابات الرئاسية منذ عام 2000م، باستثناء عام 2008م عندما كان الرجال منقسمين بالتساوي تقريباً في تفضيلاتهم للديمقراطي "باراك أوباما" والجمهوري "جون ماكين"، وفي عام 2020م فضلت غالبية النساء المنتصر الديمقراطي "جو بايدن"، بينما صوتت غالبية الرجال للمرشح الجمهوري "دونالد ترامب"، وتوضح البيانات أن النساء لسن كتلة تصويت متجانسة. (Center for American Women and Politics:2021)

شارك ثلاثة ملايين شخص في مسيرة المرأة ضد التمييز في يناير 2017م، وهي أكبر احتجاج ليوم واحد في تاريخ الولايات المتحدة أثار الحدث الافتتاحي حركة سياسية شعبية؛ بهدف زيادة تمثيل النساء والفئات المهمشة الأخرى في المجال السياسي، وتظاهر المحتجين في مسيرة 2017م وزادوا من الميول السياسية للنساء والأفراد من الأقليات العرقية في انتخابات مجلس النواب لعام 2018م باستخدام صدمات الطقس اليومية التي تختارها الآلة كسائقين خارجيين لحضور مسيرة 2017م، ووجدنا أن المحتجين زادوا من نسبة المشاركة في انتخابات مجلس النواب وحصص التصويت التي حصلت عليها الفئات المهمشة وخاصة النساء، بغض النظر عن انتمائهم الحزبي، ونستنتج أن الاحتجاجات يمكن أن تساعد في تمكين المجموعات الممثلة تمثيلاً ناقصاً تاريخياً من خلال التغييرات في التفضيلات السياسية المحلية. (Larreboure:2021, pp1-2)

والمرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً أيضاً في عالم الشركات، وتُظهر دراسة حديثة لـ 279 شركة أمريكية أن النساء تشكل 48% من القوة العاملة عند مستوى الدخل، يتناقص وجودهن على مستوى الإدارة التالي إلى 39%. (Krivkovich:2018, p8)

وتمثيل المرأة في البرلمان الأمريكي بنسبة 3,27%، ونسبة النساء مقابل المقاعد 433/118، أما بالنسبة لمجلس الشيوخ نسبة تمثيل المرأة 0,25% وبالنسبة للمقاعد 100/25، وتمثيل المرأة في البرلمان المصري بنسبة 4,27%، ونسبة النساء مقابل المقاعد 591/162، أما بالنسبة لمجلس الشيوخ نسبة تمثيل المرأة 3,13% وبالنسبة للمقاعد 300/40، أما عن شغل المناصب الوزارية فتمثيل المرأة في الولايات المتحدة الأمريكية 46,2% عدد النساء 12 مجموع الوزراء 26%، أما في مصر فتمثيل المرأة وصل 2,24% عدد النساء 8 مجموع الوزراء 33% وهذا التمثيل يشمل الانتخابات والتعيينات حتى 1 يناير 2021م. (هيئة الأمم المتحدة للمرأة: 2021) ويتضح من ذلك أن تمثيل المرأة في مصر يزيد عن التمثيل في الولايات المتحدة الأمريكية، وتنخفض نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشيوخ المصري عن الولايات المتحدة الأمريكية، كما يتضح أن المرأة المصرية تحتاج توعية وتمكين أكبر للحصول على عملية التمكين في القيادة للوصول إلى المناصب الوزارية.

نسب النساء في المناصب الانتخابية بالولايات المتحدة الأمريكية: (Center

for American Women and Politics :2021)

السنة	الكونجرس الأمريكي	مستوي الولاية	الدولة التشريعية
2011	16,8%	22,1%	23,7%
2012	16,8%	23,4%	23,7%
2013	18,5%	23,0%	24,2%
2014	18,7%	23%	24,3%
2015	19,4%	24,8%	24,6%
2016	19,6%	24,1%	24,5%
2017	19,6%	22,8%	25,1%
2018	20,6%	23,8%	25,4%
2019	23,7%	29,3%	28,9%
2020	23,6%	28,9%	29,3%

سياسة الولايات المتحدة لدعم النساء في المجال السياسي والقيادة:

يمكن تحديد أهم الجهود المبذولة في مجال تمكين المرأة سياسياً (Bleiweis: Jan16,2021) :

- تمكين النساء ذوات البشرة الملونة والمرشحات بشكل نشط خارج الشبكات التقليدية: وذلك من خلال زيادة التمويل للمرشحات، لا سيما في انتخابات المقاعد المفتوحة.

- تقليل دور المال في الانتخابات: يجب أن تتبنى المدن والدولة التمويل العام من خلال المانحين الصغار للانتخابات؛ للتقليل من الدور الكبير للمال في الانتخابات ونظم التمويل العام والجهات المانحة.
- تحسين أجور العاملين في الخدمة العامة: يجب على الدولة أن تدفع معاشًا للمتقدمين للعمل في وظائف الخدمة العامة؛ وذلك لجذب مشاركة المرأة في مجالات العمل السياسي والميداني.
- السماح باستخدام أموال الحملة الانتخابية لتغطية نفقات رعاية الأطفال أبناء المرشحات، وذلك لتقليل الأعباء على المرأة.

الاستخلاص الختامي:

يتضح من خلال العرض السابق أن الدولة المصرية تسعى بخطوات ثابتة نحو تمكين المرأة المصرية، ولكن تواجه المرأة الكثير من العراقيل التي تحد من تمكينها، كما يتضح أن عملية تمكين المرأة الأمريكية تعاني من تذبذب في السنوات الأخيرة على الرغم من زيادة نسبة مشاركة المرأة في مجال السياسي.

المراجع :

1. أبو سكين ، حنان (2020) : دليل المرأة المصرية للانتخابات البرلمانية 2020، المجلس القومي للمرأة .
2. أبو كليلية ، هادية محمد رشاد(2017) : معوقات تمكين المرأة تكنولوجياً (الأسباب ومقترحات الحل) ،
المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية، ع9، مؤسسة د. حنان درويش
للخدمات اللوجستية والتعليم التطبيقي .
3. أمين ، خالد زكريا ، وآخرون (2021) : تقرير التنمية البشرية مصر 2021 " التنمية حق للجميع مصر
المسيرة والمسار ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
4. بكر ، مروة (2017) : النظام الانتخابي وانعكاسه على تمكين المرأة في برلمان 2015، مجلة البحوث
التجارية المعاصرة ، مج31، ع2، جامعة سوهاج .
5. جميل، نيبال عز الدين ، ومحمود ، محمود صافي (2020): التمكين السياسي للمرأة المصرية في ضوء
تقلدها للمناصب الحكومية العليا من 2005 حتى 2020 ، مجلة السياسة والاقتصاد ، ع5.
6. حسن ، زمن كريم (2021) : النشوء التاريخي لموجات الاتجاه النسوي ، مجلة بحوث الشرق الأوسط ،
ع63، جامعة عين شمس .
7. الخضمي ، أحمد علي محمد (2021) : التحليل السياسي المفهوم والمبادئ : رؤية نظرية ، مجلة العلوم
التربوية والدراسات الإنسانية : سلسلة الآداب والعلوم التربوية والإنسانية والتطبيقية ، ع14، جامعة تعز
فرع التربية ، دائرة الدراسات العليا والبحث العلمي .
8. سليمان ، ياسر سليمان محمد (2020) : معوقات تمكين المرأة سياسياً في المجتمع المصري : دراسة
ميدانية كفر الشيخ ، مجلة كلية الآداب ، ع38، جامعة طنطا .
9. شلبي ، سناء إبراهيم محمد عبد الله (2018) : المرأة والقيادة الإدارية في المنظمات الحكومية المصرية
، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، مج9، ع3، جامعة قناة السويس .
10. شهاب ، خديجة عبد الله (2021) : تمكين المرأة ما بين الإسلام والحضارة الحديثة ، أوراق ثقافية :
مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ، مج3، ع14.
11. الصائغ ، نجاه (2014) : العوامل المؤثرة في قيادة منظمات القطاع الحكومي ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر
القيادات الإدارية الحكومية في المملكة العربية السعودية الواقع والتطلعات ، معهد الإدارة العامة ،
الرياض .
12. عبد الحميد ، هاجر جمال ، وآخرون (2021) : أثر البعد الثقافي على المشاركة السياسية للمرأة : دراسة
مقارنة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية 2014-2019، مجلة آفاق سياسية ، ع70، المركز
العربي للبحوث والدراسات .
13. عبد الحميد ، هاجر جمال، أحمد ، الأمير ماهر ، أحمد ، أحمد الشاذلي ، محمد ، نهاد أنور (2021) :
أثر البعد الثقافي على المشاركة السياسية للمرأة : دراسة مقارنة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية
2014-2019، مجلة آفاق سياسية ، ع70، المركز العربي للبحوث والدراسات .
14. عبد الرحمن ، هالة منصور (2010) : المشاركة السياسية للمرأة المصرية : رؤية سوسيوتاريخية ،
مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع26، جامعة عين شمس ، مركز بحوث الشرق الأوسط .
15. عبد العظيم ، صالح سليمان (2014) : النظرية النسوية ودراسة التفاوت الاجتماعي ، مجلة دراسات
العلوم الإنسانية والاجتماعية ، مج41، ملحق ، الجامعة الأردنية .
16. عبد الله ، نمر زكي شلبي (2021) : التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة بالقطاع التعليمي ،
مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، مج1، ع53 ، جامعة حلوان .
17. عجلان ، مي محي (2015) : دور المرأة في الحياة السياسية: دراسة مقارنة بين مصر والبرازيل
(2000-2015) ، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط.

18. عيادي ، عبد الكريم (2017) : المواطنة والمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر : النظرية الوطنية وسلطة البطريك ، مجلة جيل حقوق الإنسان ، ع18، مركز جيل البحث العلمي .
19. عيدان ، يوسف محمد (2020) : النشاط السياسي للمرأة المصرية خلال الفترة 1919-1953 :دراسة تاريخية ، مجلة دورية كان التاريخية ، س13، ع47 ، مؤسسة كان التاريخية.
20. فراج ، سلوى السعيد ، ضبيش ، رشا عطوة عبد الحكيم (2021) : انعكاسات الإصلاح السياسي على التمكين السياسي للمرأة المصرية في الفترة من 2014-2021 ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، ع4، كلية التجارة ، جامعة بورسعيد .
21. القلا ، منار عبد العال راشد ، كمال ، محمود عبد الحميد حسين علي ، محمد ، أماني زاهر شحاتة (2020) : معوقات تمكين المرأة في التنمية ، مجلة القراءة والمعرفة ، ع229، جامعة عين شمس .
22. لعواس ، ريمة (2020) : انعكاسات النظرية النسوية الغربية في كتابات الناقدة العربية " نوال السعداوي " أنموذجًا ، مجلة دراسات معاصرة ، مج4، عدد خاص ، المركز الجامعي الوتشرسي تيمسملت .
23. المجلس القومي للمرأة (ديسمبر ، 2018) : تقرير متابعة دور الوزارات والجامعات والجهات المختلفة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، المجلس القومي للمرأة.
24. المجلس القومي للمرأة (2017) : الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، القاهرة.
25. المجلس القومي للمرأة (2021) : احتفالية تكريم المرأة المصرية و الأم المثالية 2021، القاهرة .
26. المجلس القومي للمرأة (أكتوبر ،2021) : تمكين المرأة في مصر ، القاهرة .
27. محمد ، هالة منصور عبد الرحمن (2018) : التمكين وعلاقته بمشاركة المرأة في الأحزاب السياسية تحليل سوسيولوجي ، مجلة بحوث الشرق الأوسط ، ع45، جامعة عين شمس .
28. مرصد المرأة المصرية (2021) : مؤشرات المرأة ، نسبة الموافقة على أن يكون للمرأة نفس حق الرجل بالضبط في الترشح في الانتخابات البرلمانية ، روية مصر 2030 ، (تسجيل الدخول 2021/11/15، م4) ، متاح على <https://www.enow.gov.eg/%d9%85%d8%a4%d8%b4%d8%b1%d8%a7%d8%aa%20%d9%85%d8%b3%d8%a7%d9%86%d8%af%d8%a9>
29. المصري ، دعاء درغام يحيي (2021) : المرأة وتقد النظريات النسوية في السياسة ، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ، الأردن .
30. هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، الاتحاد البرلمان الدولي (2021) : النساء في السياسة 2021 الوضع في 1 كانون الثاني / يناير 2021.
31. وفا ، دينا ، وآخرون (2017) : مشاركة المرأة في الحياة السياسية بمصر ودول أخرى ، Global Partners Governance .
32. Bleiweis , Robin , Phadke , Shilpa (Jan 16,2021) : The State of Women's Leadership – And How To Continue Changing the Face of U.S.Politics , (sign in 16/11/2021, 12m) , Available at , <https://www.americanprogress.org/article/state-womens-leadership-continue-changing-face-u-s-politics/>
33. Center for American Women and Politics (2021) : Elections "Data and analysis for current and past races with women candidates, by election year" , Eagleton Institute of Politics ,(sign in 18/11/2021, 9m) , Available at , <https://cawp.rutgers.edu/gender-gap-presvote>

34. Center for American Women and Politics (2021) : Women in Elective Office 2021, Eagleton Institute of Politics ,(sign in 18/11/2021, 8m) , Available at , <https://cawp.rutgers.edu/women-elective-office-2021#mayors>
35. DiLanzo ,Tatiana , Deliver ,Women (2019) :Strengthen Girls’ and Women’s Political Participation and Decision-Making Power .
36. KRIVKOVICH, A., M.-C. NADEAU, K. ROBINSON, N. ROBINSON, I. STARIKOVA, ANDL. YEE (2018): “Women in the workplace 2018,” Discussion paper, McKinsey & Company.
37. Larrebourg, M., & González, F. (2021). The impact of the Women’s March on the US House Election. Documento de Trabajo IE-PUC, (560).
38. Shim, J. (2021). Substantive representation of women and policy-vote trade-offs: does supporting women’s issue bills decrease a legislator’s chance of reelection?. The Journal of Legislative Studies, 1-21.
39. Wu , Nora & WPSP Intern : Women’s Equality Day: When Did Women Around The World Start Voting?,(sign in 17/11/2021, 1m) , Available at <https://www.50x50movement.org/article/womens-equality-day-when-did-women-around-world-start-voting/>